تناول في تقريره الأسبوعي عن أسواق النقد عددا من القضايا والملفات المهمة

الوطني : تعزيز أسعار النفط بفضل الطلب القوي واحتمال حدوث اضطرابات في العرض

"الاحتياطي الفيدرالي" يتوقع التناقص التدريجي لشراء الأصول العام الحالي

الاقتصاد الألماني حقق نموا بنسبة 1.6 % في الربع الثاني من العام الحالي

نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 6.6 ٪ على أساس سنوي في الربع الثاني

رئيس "الاحتياطي الفيدرالي" جيروم باول يكشف عن إمكانية التناقص التدريجي لشراء الأصول في عام 2021

الاقتصاد الألماني يحقق نموا بنسبة 1.6 ٪ في الربع الثاني

تجار التجزئة في المملكة المتحدة يسجلون أكبر معدل نمو في الإنفاق منذ نحو سبع سنوات

في تقريره الأسبوعي عن أسواق النقد، تناول بنك الكويت الوطني عددا من الموضوعات المهمة، من أبرزها : رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يكشف عن إمكانية التناقص التدريجي لشراء الأصول في عام 2021، نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 6.6 % على أساس سنوي في الربع الثاني من العام نمو الاقتصاد الألماني بنسبة 1.6 % في الربع الثاني من العام، تسجيل تجار التجزئة في المملكة المتحدة أكبر معدل نمو في الإنفاق منذ نحو سبع سنوات، وتعزيز أسعار النفط بفضل الطلب القوي واحتمال حدوث اضطرابات في العرض.

وجاءت تفاصيل التقرير على النحو التالي :

اتسمت تداولات أسواق العملات بالتعامل الحذر هذا الأسبوع في ظل ترقب نتائج ندوة جاكسون هول التي نظمها محافظ البنك المركزي خلال عطلة نهاية الأسبوع. وجرت العادة على عدم التركيز على هذا الحدث والذي كان عادة ما يتم استغلاله لجمع صانعي السياسات العالميين معاً في إطار غير رسمي. إلا انه خلال السنوات الثلاث الماضية شهد إدخال تغييرات جوهرية على السياسات النقدية والتي كان لها تأثيرات عالمية. وفي عام 2018، تساءل رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول عن فائدة مفاهيم اقتصادية مثل المعدل الطبيعي للبطالة. وفي عام 2019، تنبأ بخفض أسعار الفائدة. أما في عام 2020، فطرح إعادة تنظيم جذري لإطار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وكان التناقص التدريجي لشراء السندات من أبرز القضايا الكبرى التي انصب عليها تركيز الأسواق بطبيعة الحال. وتاريخيا، اعتاد الاحتياطي الفيدرالي التنبيه قبل بضعة أشهر من اتخاذ أي تغييرات جذرية من شأنها تشديد السياسات النقدية. وفي ظل التعافي الاقتصادي من التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وزيادة المحادثات حول التناقص التدريجي للتدابير التيسيرية بين البنوك المركزية، توقعت الأسواق أن يتم خلال هذا الاجتماع إلقاء الضوء على التوجيهات المستقبلية للاحتياطي الفيدرالي في ذلك الشأن.

إلا انه وفقاً للنمط المعتاد للاحتياطي الفيدرالي، تحدث جيروم باول بحذر مسلطاً الضوء على إيجابيات وسلبيات التصرف بسرعة هائلة خلال الفترات "المؤقتة". وكانت إشارة واضحة على أن الاحتياطي الفيدرالي ليس في عجلة من أمره لاتخاذ اية قرارات متعلقة برفع أسعار الفائدة. إلا انه رأي خلال اجتماع السياسات المنعقد في يوليو أنه إذا تطور الاقتصاد على نطاق واسع كما كان متوقعا، فقد يكون من المناسب البدء في تقليل وتيرة شراء الأصول هذا العام. إلا انه على الرغم من ذلك، أشار باول إلى أن الفيدرالي الأمريكي سيحافظ على صبره بينما يحاول إعادة الاقتصاد إلى التوظيف الكامل، مكررا القول أنه يريد تجنب ملاحقة التضخم "المؤقت" والإحباط المحتمل لنمو الوظائف خلال هذه العملية. وفي الختام، توقع باول استمرار خلق فرص عمل قوية وأكد أن "السياسة في وضع جيد في الوقت الحالي". وانخفض الدولار الأمريكي بنحو 0.40٪ بعد الاجتماع.

الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة

كشفت الحكومة الأمريكية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 6.6% على أساس سنوي في الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو. وقد بلغت توقعات الاقتصاديون الذين استطلعت رويترز آراءهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 6.7%. وبذلك يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الآن بنسبة 0.8% مقارنة بمستويات الذروة التي وصلها في الربع الأخير من عام 2019. وعكست المراجعة التصاعدية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير تزايد الانفاق الاستهلاكي واستثمارات قطاع الاعمال بوتيرة أقوى قليلاً مما كان متوقعاً في البداية. إلا ان الطلب كان مدفوعاً بشيكات الدعم الحكومي الاستثنائية التي وزعت على بعض الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

أوروبا والمملكة المتحدة

الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مديري المشتريات لمنطقة اليورو

كشفت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الألماني للربع الثاني عن معدل نمو أقوى هامشياً بنسبة 1.6% عن التقديرات الأولية البالغة 1.5%، مع إشارة التوقعات المستقبلية لنظرة إيجابية بعد قراءات قوية لبيانات مؤشر مديري المشتريات خلال شهر أغسطس. وتعكس تلك البيانات التي فاقت التوقعات قوة الانفاق الاستهلاكي الذي قفز بنسبة 3.2% والإنفاق الحكومي الذي ارتفع بنسبة 1.8%.

وجاءت تلك البيانات القوية بعد تحذير البنك المركزي الألماني من أن التعافي الاقتصادي في المستقبل قد لا يكون قوياً كما كان متوقعاً. وقد تؤثر سلالة دلتا المتحورة والمشاكل المتعلقة بسلاسل التوريد على النشاط الاقتصادي في الربع الحالي وفي الربع الرابع من العام الحالي. ويتوقع البنك المركزي الالماني (البوندسبنك) حاليا نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7% هذا العام. إلا ان بيانات مؤشر مديري المشتريات ما زالت تبعث الأمل في أن انتعاش قطاع الخدمات الذي قد يشهد نمواً مفاجئاً. وفي الوقت الذي انخفض فيه مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي في منطقة اليورو بمقدار 1.3 نقطة تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات بمقدار 0.1 نقطة فقط، وظل مرتفعاً قرابة حاجز 60 نقطة. ومن المؤكد أن مرونة قطاع الخدمات في المستقبل ستتلقى دعماً من تسارع وتيرة برامج اللقاحات عبر دول منطقة اليورو الكبرى، مما سيقلل من الحاجة إلى فرض المزيد من القيود. كما أن فتح المجال أمام أنشطة السفر إلى حد ما سيساهم في تعزيز السياحة في بعض الدول.

مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة

كشفت بيانات قطاع التجزئة في المملكة المتحدة أن تجار التجزئة البريطانيين شهدوا هذا الشهر أكبر زيادة في الإنفاق منذ نحو سبع سنوات، وسجلت الطلبات مستوى جديد من الارتفاع، إلا ان المخزونات تراجعت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق مما زاد من الضغوط على الأسعار. وارتفع مؤشر اتحاد الصناعة البريطاني لأحجام المبيعات إلى 60 نقطة مقابل 23 نقطة في يوليو. وأشار استطلاع أجرته رويترز لآراء خبراء اقتصاديين لإمكانية هبوط المؤشر إلى 20 نقطة. وذكر الاتحاد أن أسعار البيع خلال الثلاثة أشهر حتى أغسطس زادت بأسرع وتيرة منذ نوفمبر 2017 بينما يبدو المشهد في الربع المقبل مشابهاً. وعلى صعيد منفصل، أعلن مكتب الضرائب البريطاني أن عدد المنازل المباعة في يوليو بعد التعديل في ضوء عوامل موسمية بلغ 73،740 منزلا وذلك بعد تقليص إعفاء ضريبي يهدف لتشجيع شراء المنازل خلال أزمة فيروس كورونا.

آسيا .. مشهد الاقتصاد الياباني

أبقت الحكومة اليابانية على تقييمها الاقتصادي للشهر الرابع على التوالي في أغسطس، لكنها قدمت وجهة نظر قاتمة قليلا بشأن التوقعات مقارنة بشهر يوليو، وسط ضغط ظهور إصابات بفيروس كوفيد-تضغط على إنفاق المستهلكين. أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، أشار التقرير الصادر في أغسطس إلى ضرورة الانتباه إلى "تزايد المخاطر الناجمة عن الجائحة". وخفضت الحكومة تقييمها للواردات لأول مرة منذ عشرة أشهر. وعلى جانب أخر، عدلت الحكومة اليابانية وجهة نظرها بشأن أرباح الشركات للمرة الأولى في ستة أشهر بسبب تسجيل الشركات المصنعة أرباح قوية في الربع الثاني. وعلى صعيد منفصل، كشفت البيانات الصادرة عن بنك اليابان أن أسعار المنتجين لقطاع الخدمات ارتفعت بنسبة 1.1% في يوليو مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بعد زيادة بنسبة 1.3% في يونيو.

السلع .. ارتفاع أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط الأسبوع الماضي في ظل استمرار تزايد الطلب على الرغم من انتشار سلالة دلتا المتحورة. كما تلقت الأسعار دعما من المخاوف المتعلقة بتعطل سلسلة الإمدادات حيث بدأت شركات الطاقة في المكسيك إغلاق منصات الإنتاج وسط توقعات بحدوث إعصار محتمل. هذا وتمثل الآبار البحرية في خليج المكسيك 17% من إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة و5% من إنتاج الغاز الطبيعي، كما أن أكثر من 45% من إجمالي طاقة التكرير الأمريكية يقع على طول ساحل خليج المكسيك.

بما يعادل 48.18 مليون دينار كويتي في النصف الأول من 2021

بنك الكويت الوطني- البحرين يحقق أرباحاً صافية بقيمة 60.24 مليون دينار بحريني

عصام الصقر

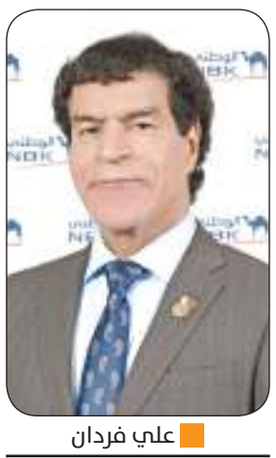
علي فردان

الصقر: "الوطني- البحرين" يواصل تحقيق أرباح جيدة رغم التحديات التي فرضتها جائحة كورونا

الأداء القوي لعملياتنا الدولية لعب دورا كبيرا في دعم أرباح المجموعة وتقليل نسبة المخاطر

فردان: أرباح النصف الأول تعكس مرونة أعمالنا وقدرتنا على مواجهة تحديات الجائحة

نخطو بثبات نحو تعزيز مكانتنا في البحرين وتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة لعملائنا

حقق بنك الكويت الوطني- البحرين أرباحاً صافية بلغت 60.24 مليون دينار بحريني (ما يعادل 48.18 مليون دينار كويتي) في النصف الأول من العام 2021، مقارنة مع 60.89 مليون دينار بحريني (ما يعادل 49.79 مليون دينار كويتي) في نفس الفترة من العام 2020.

وحافظت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني- البحرين على مستوياتها عند 7.13 مليار دينار بحريني بنهاية يونيو 2021. فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 32% لتبلغ 910.55 مليون دينار بحريني، وبلغت ودائع العملاء بنهاية يونيو 2021 نحو 1.83 مليار دينار بحريني.

وتعقيبا على نتائج البنك في النصف الأول من العام الحالي قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر: "تمكن بنك الكويت الوطني- البحرين من تحقيق أرباحاً جيدة خلال النصف الأول من العام 2021، وذلك على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين التي شهدناها منذ بداية العام مع ظهور السلالات المتحورة بالإضافة إلى تأثر البيئة التشغيلية بالتحديات والاضطرابات التي تفرضها جائحة كورونا."

وأضاف الصقر قائلاً: "إن الوطني- البحرين يواصل عاماً تلو الآخر ترسيخ موقعه في السوق البحريني، والذي يعد من أهم أسواق النمو لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظراً لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق مستقبلية إيجابية".

وأكد الصقر على أن مجموعة بنك الكويت الوطني تتمتع بميزة فريدة بين تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يوفر هذا التنوع درجة كبيرة من المرونة لأرباح المجموعة ويمنح أعمالها ميزة تنافسية قوية".

وبين الصقر أن الاستثمارات الاستراتيجية التي قامت بها المجموعة في السنوات الأخيرة في المجالات الرئيسية الداعمة للنمو جنبا إلى جنب مع أداء العمليات الدولية كان له دوراً كبيراً في دعم أرباح المجموعة وتقليل نسبة المخاطر.

ومن جهته، قال مدير عام بنك الكويت الوطني- البحرين علي فردان: "إن نتائج البنك في النصف الأول من العام 2021 ورغم التحديات التي واجهت القطاع المصرفي تعد شهادة على مرونة أعمالنا وتنويعها وقدرتنا على التكيف سريعاً مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا".

وأكد الفردان على أن البيئة التشغيلية في البحرين خلال الستة أشهر الأولى من العام أظهرت مزيداً من إشارات التعافي بفضل الجهود الدؤوبة لحملات توزيع اللقاحات، وهو ما من شأنه أن يعطي مزيداً من الثقة لمناخ الأعمال، ويمنح زخماً إضافياً لأداء النشاط الاقتصادي.

وشدد الفردان على أن البنك سيواصل دعم عملائه لتخطي تداعيات جائحة كورونا وذلك في إطار حرص البنك على القيام بمسؤولياته الوطنية."

وأشار إلى أن البنك يخطو بثبات نحو تعزيز مكانته داخل مملكة البحرين وذلك عبر تقديم الخدمات المصرفية والمالية عالية الجودة لعملائه من الأفراد والمؤسسات، موضحاً أن البنك يتمتع بإمكانيات هائلة لتحقيق المزيد من النمو مستقبلاً في السوق البحرينية.

وأشاد فردان بجهود مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام التي دعمت أداء البنك والقطاع المصرفي عموما في البحرين. مؤكداً في الوقت ذاته أن دعم مجموعة بنك الكويت الوطني للبنك في البحرين من خلال شبكة فروعها الإقليمية والعالمية الأوسع انتشاراً، قد ساهم بشكل واضح في تعزيز نشاط البنك في السوق البحرينية، مستفيداً من تصنيفاته الائتمانية المرتفعة وشبكة علاقاته الواسعة وسمعته الرائدة كأحد أفضل البنوك على مستوى الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أماناً على مستوى العالم.

ويعد بنك الكويت الوطني أكبر مؤسسة مالية في الكويت ويتمتع بهيمنة فعلية على قطاع البنوك التجارية. وحافظ بنك الكويت الوطني على أحد أعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى كافة البنوك في المنطقة بإجماع وكالات التصنيف الائتماني المعروفة: موديز، ستاندر آند بورز، فيتش. كما يتميز بنك الكويت الوطني من حيث شبكته المحلية والعالمية، والتي تمتد لتشمل أفرع وشركات زميلة وتابعة في كل من الصين، وجينيف، ولندن، وباريس، ونيويورك، وسنغافورة، بالإضافة إلى تواجدها الإقليمي في لبنان، والأردن، ومصر، والبحرين، والسعودية، والعراق، والإمارات.